محليات

بعد ٣ سنوات، مشكلة رواتب الصحة المسروقة إلى متى؟

| الحسكة- دحام سلطان

لامست الطروحات التي قدمتها الطبقة العاملة في مؤتمرها السنوي العديد من القضايا النوعية والخدمية، والمطالب الإجرائية الخاصة بشجون وهموم العمل النقابي، والتي طالب المهم منها بالعمل على حل مشكلة رواتب ثلاثة أشهر مسروقة وهي خاصة بالعاملين في قطاع الصحة، في المشفى الوطني لشهرين اثنين حيث وصل رقمها على دفعتين إلى ٧ ملايين و٧٠٠ ألف ليرة سورية، ورواتب عمال مديرية الصحة في الحسكة لشهر واحد وهي غير معلومة الرقم. علماً أن المطالب فيها عبرت السنوات الثلاث ولم تجد طريقها إلى الحل بعد..! والاستفسار عن الأسباب التي تدعو المدير العام للمؤسسة الاستهلاكية بدمشق إلى عدم التعاون مع عمال الحسكة بخصوص مهمة مدير فرع المؤسسة بالحسكة (الشاغرة) بعد أن تم كف يد مدير فرع الحسكة عن العمل وقيام المدير العام بتكليف بديل منه أحد المستقيلين حديثاً عن العمل، ومعاونة المدير الحالية لا تزال مقيمة بمدينة المالكية (أقصى الشمال الشرقي) من المحافظة وهي في حالة إجازة (أمومة)..! والانتهاء من حالة فوضى غلاء الأسعار وجشع التجار في الأسواق، وحصر مسابقات التعيين بوظائف الدولة بمدينة الحسكة وليس بدمشق لعدم توافر الطرق البرية التي تربط المحافظة بالعاصمة، وغلاء أجور السفر بالطيران وعدم توافره باستمرار، وشمول العاملين بنظام الضمان الصحي بجميع شركات التأمين.

وقال عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال برهان عبد الوهاب: إن الطروحات التي تناولها المؤتمر كانت محقة وتشمل العديد من القضايا المهمة، ولاسيما الذي يتعلق منها بتعديل القانون رقم ١٧ والقانون الأساسي للعاملين بالدولة والقيم المالية للوجبة الغذائية الوقائية وطبيعة العمل والحوافز والتأمين الصحي، في الوقت الذي قدّمت فيه الطبقة العاملة في سورية أكثر من ٥ آلاف شهيد في مختلف مواقع العمل بقطاعات الصحة والكهرباء والمشافي والقطاعات الأخرى، وأضاف: على الرغم من الظروف الراهنة التي تمر على البلاد، فإن ما تناوله عمال الحسكة في مؤتمرهم السنوي لن يعوقنا عن المطالب التي سنقوم بتذليل كل الصعوبات فيها وسنكون مع عمالنا يداً بيد نحو مستقبل مشرق نريده لبلدنا الذي باتت فيه تباشير النصر واضحة وملامحه قريبة.

وأشار رئيس اتحاد عمال المحافظة فهمي إيليو إلى أن المداخلات ركزت على القضايا الرئيسة والأساسية التي تخص الحالة النقابية والخدمية بالمحافظة، وفي مختلف الجوانب التي أكدت حرص الطبقة العاملة وحسها الوطني وتحليها بالمسؤولية، وهي ستكون على محمل الجد وفي طريقها إلى الحل حتماً بعد الانتهاء من دحر الإرهاب وتحقيق النصر بهمة الجيش العربي السوري.

توصيف العاملين في القطاع الخاص التعليمي وتحديد أجورهم

الحد الأدنى لبدء الأجر /٢٦/ ألف ل.س

| محمود الصالح

أصدرت وزارة العمل قراراً أمس حددت بموجبه تصنيف عمال المؤسسات التعليمية الخاصة المرخصة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ والحد الأدنى لأجورهم ويأتي هذا القرار في إطار توصيف القوى العاملة وإيجاد الحلول القانونية لقضايا العاملين في القطاع الخاص.

وكشف الدكتور خلف العبدالله وزير العمل لـ«الوطن» أن هذا القرار يأتي في إطار إنصاف العاملين في القطاع الخاص التعليمي وقد قسم العاملين في مجال التعليم الخاص إلى ثلاثة أقسام: الأول يتعلق بالعاملين في الوظائف التعليمية وهم المدرسون ضمن خمس فئات الأولى حملة الدكتوراه التعليمية في جميع الاختصاصات ولديهم خبرة سنتين في التعليم والحد الأدنى لأجرهم الشهري ٢٥٩٩٥ ل.س.

والثانية حملة الماجستير في جميع الاختصاصات ولديهم خبرة سنتين في التعليم والحد الأدنى للأجر الشهري ٢٣٧٢٥ ليرة والثالثة حملة دبلوم الدراسات العليا التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن خمس سنوات بعد الثانوية وخبرة سنتين الحد الأدنى ٢٢٧١٠ ل.س.

الرابعة حملة الإجازة الجامعية العادية الحد الأدنى للأجر ٢٢٢١٥ ل.س.

الفئة الخامسة حملة الإجازة الجامعية بدراسة أربع سنوات وحدها الأدنى ٢١٧٥٠ ل.س.

أما المعلمون فقد تم تقسيمهم إلى ست فئات الأولى حملة الإجازة الجامعية أربع سنوات ٢١٧٥٠ل.س والثانية: معلم روضة يحمل شهادة معهد تعليمي لثلاث سنوات ٢٠٨٧٥ ل.س والثالثة معلم روضة يحمل شهادة معهد الدراسة سنتين ٢٠٠٥٠ ل.س والرابعة معلم روضة يحمل شهادة معهد الدراسة ٤ سنوات بعد الإعدادية والحد الأدنى لأجره ١٩٤٤٠ ل.س والسادسة معلم روضة يحمل شهادة ثانوية مع خبرة خمسمئة يوم في التدريس الحد الأدنى ١٨٩١٠ ل.س.

وأضاف العبد الله: أما القسم الثاني من العمال فهم القائمون بأعمال إدارية فقد تم تقسيمهم إلى عشر فئات الأولى طبيب بشري الحد الأدنى ٢٢٧١٠ ل.س الثانية رئيس قسم مرحلة تعليم أو مشرف يحمل إجازة جامعية وخدمة في التعليم لا تقل عن عشر سنوات الحد الأدنى لأجره ٢٢٧١٠ ل.س.

الثالثة مشرف إداري يحمل إجازة جامعية الحد الأدنى لأجره ٢١٧٥٠ ل.س.

الرابعة مرشد اجتماعي أو نفسي يحمل إجازة جامعية اختصاصية حده الأدنى ٢١٧٥٠ ل.س والفئات الخامسة والسادسة والسابعة للموجهين وأمناء السر والمحاسبين فكل حسب شهادته أما أمين المستودع الذي يحمل الشهادة الثانوية فحده الأدنى ١٨٩٣٠ ل.س.

وكذلك الحال للكتاب وعمال الاستقبال الذين يحملون الشهادة الثانوية أما بالنسبة للعاملين بوظائف خدمية والذين يحملون شهادة أهلية تعليم أو ثانوية أو شهادة خبرة أو ابتدائية فقد تم تقسيمهم إلى ١٩ فئة لكل فئة توصيف خاص وأجر محدد وأقل هذه الأجور للمستخدم الذي يحمل وثيقة المرحلة الابتدائية ١٦٥١٥ ل.س وأكد وزير العمل أن الوزارة جادة في توصيف كل الفئات العاملة في القطاعات الخاصة وإنصافها وذلك في إطار برنامج عمل الوزارة في مجال القوى العاملة.

إلى ذلك تستمر في وزارة العمل ورشة العمل التي تقيمها الوزارة بهدف المواءمة بين أصحاب العمل والراغبين في الحصول عليه وإنشاء قاعدة بيانات تضم كل المعلومات المطلوبة لتحقيق إستراتيجية مركز الإرشاد الوظيفي وتفعيلها، هذا ما أكدته دالين فهد مديرة القوى العاملة في وزارة العمل وأضافت إن هذه الورشة مجانية للمشاركين فيها ويمكن أن تزود الباحثين عن العمل بالمعلومات اللازمة عن فرص العمل المتوافرة وتأتي هذه الورشة في إطار إستراتيجية مركز الإرشاد الوظيفي الذي يشكل أداة حكومية تعمل على تعزيز سبل حصول المتعطلين عن العمل من مختلف القطاعات على فرص عمل من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة وتطوير قدراتهم بما يناسب متطلبات سوق العمل عبر برامج تدريسية تخصصية وتقديم خدمات استشارية توجيهية للخريجين الجدد والراغبين في الالتحاق بسوق العمل للحصول على فرص العمل المناسبة، وتحمل ورشة العمل عنوان خطوتك الأولى لدخول سوق العمل حيث تحدثت الدكتور منير عباس رئيس جمعية الموارد البشرية عن كتابة السيرة الذاتية للراغب في البحث عن فرصة عمل وعلياء الدقر تحدثت عن طرق إجراء مقابلات العمل والاستعداد لها، أما الدكتور إيهاب الجندي المتخصص في الإدارة فتحدث عن التخطيط في المسار المهني ويتحدث الدكتور خليل رسلان عن أخلاقيات العمل أما الدكتورة سماح شورا فتحدثت عن مهارات عرض القوى العاملة.

ويتم منح المتدربين الذين استقطبتهم هذه الورشة وهم من الفئات الباحثة عن فرصة عمل شهادة حضور لهذه الورشة التي تشكل النافذة الأولى للباحثين عن فرصة عمل.

العبدالله: إنصاف العاملين في القطاع الخاص
فهد: إعداد الباحثين عن فرص عمل بشكل أكاديمي

أسواق حماة تغلي والمواطن يفور!

| حماة- محمد أحمد خبازي

شبَّه المواطنون الذين التقتهم «الوطن» في سوق ٨ آذار بمدينة حماة، الذي يعد شريانها التجاري الشعبي، الأسواق بطنجرة الضغط التي تغلي الأسعار فيها، في حين يفور المواطن الذي لا ينجده أحد أو يحميه من غليانها!!.

ويؤكد أولئك المواطنون أن أسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية إلى ارتفاع دائم، حتى النباتات الورقية والخضر محلية المنشأ، أي التي لا تحتاج إلى دولار لاستيرادها كما يتذرع الباعة والتجار في كل مرة يرفعون فيها الأسعار، ولا يخفضونها إذا استقر سعر صرف الدولار عند عتبة معينة!!

ويقول المواطن سعد البرازي: هل من المعقول أن ننام على سعر ونفيق على آخر، وإلى متى سنبقى على هذه الحال؟.

ويقول فائق وردة: آمنا وصدَّقنا أن أسعار المواد المستوردة كالسمون والزيوت والرز والسكر والمعلبات مرتبطة بحركة الدولار صعوداً أو هبوطاً، ولكن كيف يمكن للتجار والباعة أن يقنعونا بأسعار البندورة والبطاطا والملفوف والزهرة والفروج ولحم الغنم والعجل، وغيرها من المواد المحلية زراعة وإنتاجاً، التي لا تخضع إلا لجشع بعضهم بل أكثريتهم؟.

وفي الوقت الذي يتذمر فيه المواطنون من الأسعار، تؤكد دائرة حماية المستهلك أن الأسعار معقولة -ولكنها ليست مقبولة جماهيرياً- ولكنها مرتبطة فعلاً بسعر صرف الدولار.

وسبب عدم قبولها جماهيرياً هو ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين عموماً.

وقال مصدر في حماية المستهلك بحماة لـ«الوطن»: تتسم الأسعار بالصعود والهبوط تبعاً لحركة الدولار حقيقة ولا يمكن لأحد تجاهل ذلك أو نكرانه، ولكن أسعار الخضر والفاكهة منخفضة قياساً إلى ما سبق. فالبندورة مثلا تباع بين ٧٥ – ٢٠٠ ليرة للكيلو، والبطاطا أفضل نوع بـ١٥٠ ليرة، والزهرة بـ٦٠ ليرة، والكوسا بـ٤٠٠، والباذنجان بـ٣٠٠ ليرة، وهذا دليل على كثرة العرض وقلة الطلب.

وأما اللحوم الحمراء فهي مرتفعة جداً لأن سعر كيلو الخروف الواقف في سوق الغنم بـ١٤٠٠ ليرة، ويباع في المحال بـ٣٠٠٠ ليرة، والفروج متدن اليوم، إذ يباع كيلو الفخذ المنظف بـ٥٥٠ ليرة والصدر بـ١٠٠٠ ليرة.

وردّاً على سؤال لـ«الوطن» حول مراقبة الأسواق، قال المصدر: إن دورياتنا في الأسواق باستمرار، وقد نظمت منذ بداية الشهر الجاري وحتى تاريخه /١٥٠/ ضبطاً شملت عدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد، والغش بالمحروقات والمواد الغذائية والخبز التمويني والألبسة والفروج.

كما تم قطف أكثر من ٢٠٠ عينة من المواد الغذائية والمنظفات التي تباع فلتاً ونركز عليها أكثر من غيرها لأنها تباع بالكيلو ونصف الكيلو وما شابه، ونحللها في مخبر التموين للتأكد من مطابقتها للمواصفات وخلوها من الغش، وإذا تبين لنا مخالفتها فإننا نخالف أصحابها وفق القوانين والأنظمة المرعية.

وأما عن الإغلاقات فقال المصدر: لقد نفذنا منذ بداية الشهر /١٥/ إغلاقاً شملت محامص ومحال تصنع فطائر ومخابز سياحية وتموينية ومنشآت تصنيع مواد غذائية.

.. وأسعار الخضر تواصل ارتفاعها باللاذقية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

لم يعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل يومي يفاجئ المواطن باللاذقية، فقد اعتاد سماع تسعيرة جديدة مع كل زيارة لأي محل سواء أكان تجارياً أم للخضار والفواكه، ليسأل نفسه مع اقتراب الأسعار بمجموع متطلباته اليومية من السقف الأعلى لدخله- إن وجد- كيف من ليس لديه دخل ثابت أو مرتب شهري عم «يدبّر حالو»؟! فنحن أصحاب الوظائف لا نستطيع تأمين كل ما يحتاج إليه المنزل والعائلة فكيف بغير الموظف! مضيفاً لـ«الوطن»: أسعار السلع لم تعد مقبولة وكلها مرتبطة كما يتحدث الباعة بسعر بالدولار الذي يقترب من ٤٥٠ ليرة بالسوق السوداء ليذكر بعض الباعة الجوالين مثلاً بأن سعر كيلو الفريز بـ٣ دولارات، فكيف سيؤمن رب الأسرة دخلاً يكفي ليعيل عائلة من ٤ أشخاص على أقل تقدير «إذا كيلو الجبنة المالحة بـ١٥٠٠ ليرة واللبنة نحو ٦٠٠ ليرة وصحن البيض بـ٨٥٠ والخيار ٥٥٠ ليرة! هذا من دون أن نذكر اللحمة والفروج والفواكه اللي صارت بقائمة المنسيات للمواطن الفقير، نحنا منفكّر ببعضنا وما حدا – من فوق – بيسمعنا أو بيسأل كيف عايشين لحد اليوم».

وفي جولة لـ«الوطن» على أسواق الخضر والفواكه باللاذقية سجلت ما يلي: كيلو البطاطا بين ٢٠٠-٢٧٥ ليرة، الباذنجان ٣٥٠، الكوسا ٦٠٠ ليرة، البندورة ٢٥٠، الخيار بين ٥٠٠-٥٦٠ ليرة، البصل اليابس ٢٥٠، السلق ١٠٠ للكيلو، السبانخ ١٥٠- الفليفلة الخضراء ٤٠٠- الزهرة ١٤٠، الليمون الحامض ٣٠٠ ليرة، الملفوف ١٥٠، الفاصولياء نوع عيشة خانم «بلاستيكية» بـ١٥٠٠ ليرة. في حين يتراوح سعر البرتقال بين ٥٠-١٢٠ ليرة حسب نوعه، التفاح بين ٢٥٠-٣٥٠، الجزر بين ١٢٠-١٥٠، والفريز يضرب رقماً قياسياً بنزوله الأسواق هذا العام بـ١٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد.

سيارات طوارئ الكهرباء ليست سيارات خدمة فقط

| طرطوس- محمد حسين

مما لا شك فيه أن ضغط نفقات السيارات الحكومية شكل مطلباً مزمناً منذ فترة طويلة ولكن هل البطاقة الذكية هي الحل المناسب وهل ٢٠٠ ليتر تكفي لسيارات الطوارئ مثلاً؟ أم إن الصالح ذهب بالطالح؟! وماذا لو طلب أحد المواطنين طوارئ الكهرباء وقيل له إن المخصصات من الوقود للسيارات قد نفدت أو ما الذي يمكن فعله إذا تطلب الأمر ذهاب ورشات الطوارئ إلى إحدى المناطق هل يمكن القول إن المخصصات من الوقود قد انتهت لهذا الشهر وعلينا الانتظار للشهر المقبل حتى يتم تغذية (البطاقة الذكية) بالمخصصات؟!

هي ليست مجرد أسئلة افتراضية بل حقيقة مؤلمة وهناك مكاتبات بهذا الخصوص لم تصل بعد إلى الغاية المرجوة منها!!

حيث قامت الشركة العامة لكهرباء طرطوس بإرسال كتاب للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩ يحمل الرقم ١٨٥٩/س.ي يطلب فيه المساعدة باستثناء بعض آليات الشركة التي تعمل مع ورش الطوارئ ٢٤ ساعة وسيارات الورش التي تعمل على تنفيذ وصيانة خطوط التوتر في المحافظة كي نتمكن من إصلاح الأعطال ومعالجة شكاوى المواطنين بعد اعتماد البطاقة الذكية وتحديد كمية المحروقات لسيارات الخدمة حسب الخطة الشهرية للآلية ٢٠٠ ليتر كحد أقصى.

وكان الرد في كتاب الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء تيسير الزعبي بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٧ ويحمل الرقم ١/٢٠٢٥٩ وموجه للمدير العام للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) ع/ط وزير النفط والثروة المعدنية يتضمن الإشارة إلى التنسيق بين شركة محروقات ومكتب شؤون الآليات والمركبات الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء لضبط كمية الوقود المشحونة في البطاقة الذكية والموافق عليها من فرع الشركة ولجان المحروقات في المحافظات (مهمات سفر + مخصصات شهرية.. إلخ).

وبعد العرض على رئيس مجلس الوزراء وجه بالتعميم على أفرع الشركة بالمحافظات بما يلي:

التقيد بكميات الوقود المذكورة في قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /١٥/م.و تاريخ ٢٠١٤/٦/١١ والكتاب رقم /١/١١٧١٤ تاريخ ٢٠١٥/٧/١٢ عند شحن البطاقة الذكية للجهات العامة وعدم زيادة الكمية المشحونة وفق البطاقة لجميع الجهات العامة (زيادة كميات- مهمات سفر- مهمات يومية...إلخ) من دون التنسيق مع مكتب شؤون الآليات لدراسة هذه الكمية والأسباب الموجبة لها وأخذ موافقة رئيس مجلس الوزراء على استثناء أي جهة تستلزم طبيعة عملها زيادة كمية الوقود.

هنا ينتهي الكتاب الذي يبقي الباب موارباً لإمكانية زيادة الكمية لسيارات طوارئ الكهرباء ولذلك لا يبدو مفهوماً جواب المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء بضرورة التقيد بالتعميم السابق في جوابه على كتاب الشركة العامة لكهرباء طرطوس السابق الذكر... إلا أن الكتاب الثاني يبعث على التفاؤل بقرب حل هذه المشكلة، ويحمل الرقم /٢٣٠/٧٧/ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٤ يطلب فيه تقديم جداول اسميه للآليات المراد استثناؤها من القرار المذكور يتضمن رقم الآلية ونوعها وطبيعة العمل المكلفة بها وكمية الوقود المقترحة لتنفيذ المهمات المطلوبة لنتمكن من مخاطبة مكتب الآليات في رئاسة مجلس الوزراء للحصول على الموافقة اللازمة لاستثناء هذه الآليات من الكتاب المذكور.

وفعلاً قامت الشركة العامة لكهرباء طرطوس بإرسال لائحة بهذه الآليات تتضمن /٣٢/ آلية مع حاجتها من الوقود بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٥... وحتى الآن لا جواب.

أخيراً... من المفيد التذكير أن مبدأ ضغط نفقات الآليات الحكومية لا يمكن لأحد معارضته لكن يجب النظر بموضوعية عند التنفيذ بين سيارات الخدمة العادية وسيارات الطوارئ لأن في ذلك تسهيلاً لحل مشاكل المواطنين وهو ما تبحث عنه الحكومة.

كلام رسمي جداً

القنيطرة: لم يحصل أي إشكال مع أي مواطن بخصوص جمعية المبرات.. وترميم بناء مركز عيادات الحلبوني

إشارة لما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٢٣١١ تاريخ ١٣/١/١٠١٦ تحت عنوان:
(انتقادات حادة لجمعية المبرات وتساؤلات عن دخول أعضاء من مجلس المحافظة لمجلس إدارتها)
نفيدكم بما وردنا من رد من الجهات المعنية:

إنه تمت مخاطبة محافظة ريف دمشق بكتاب برقم ١٣٨/١٠/١٢ تاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ للاطلاع والإيعاز لمن يلزم للعمل على تأمين ماد المازوت لـ٦٧٠ عائلة من منطقة قطنا، وأما بالنسبة لدخول أعضاء مجلس المحافظة لمجلس إدارة الجمعية فقد تبين أن السادة أعضاء مجلس المحافظة المشار إليهم قد تقدموا بطلبات انتساب لديوان الجمعية برقم /٢٢٧-٢٢٨/ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٨ وتمت الموافقة على طلبات الانتساب في مجلس الإدارة وفق قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ووفق المادة الخامسة والسادسة من النظام الداخلي للجمعية ولا مانع من ترشح أي شخص ولو كان عضو مجلس المحافظة.

وبما يخص سوء معاملة المواطنين تؤكد الجمعية أنه لم يحصل أي صدام أو إشكال مع أي مواطن ولم يرد إلى مديرية الشؤون ومجلس إدارة الجمعية أي شكوى تتعلق بسوء المعاملة من قبل الكادر العامل في الجمعية، مطالبين بتزويدها بهذه الشكاوى أو أسماء الذين يقومون بالإساءة للمواطنين من القائمين على الجمعية ليصار إلى محاسبتهم وفق القوانين والأنظمة علماً أنه ثمة صندوق للشكاوى في الجمعية.

وحول معايير التعامل من قبل الجمعية مع فرع الزاهرة التابع لها وعدم تأمين مستلزمات العمل فقد قام برنامج الأغذية العالمي بتوجيه عدة تنبيهات وإنذارات خطية للجمعية حول سير عملية توزيع لمركز سعد سعد في منطقة الزاهرة لعدم التزامهم بالمعايير المتفق عليها مع برنامج الأغذية العالمي، وعليه فقد قام مجلس إدارة الجمعية بجلسته رقم ٢ تاريخ ٢٠١٦/١/١٤ بإغلاق مركز الجمعية في مدرسة سعد سعد بالزاهرة، وبتوجيه من السيد المحافظ يوم الخميس تاريخ ٢٠١٦/١/٢١ عقب الاجتماع مع إدارة الجمعية تم اتخاذ القرارات اللازمة لإعادة افتتاح مركز الزاهرة والعمل على افتتاح مراكز جديدة (مساكن برزة) لتخفيف الأعباء عن المواطنين والالتزام بالمعايير المتفق عليها مع برنامج الغذاء العالمي، وبالنسبة لمشروع الصرف الصحي والعيوب التي ظهرت به وتسرب المياه المالحة إلى المنازل في تجمع قدسيا الأحداث تم الكشف عليه من قبل بلدية تجمعات قدسيا للنازحين وتبين أنه يقع خارج الحدود الإدارية للبلدية وهو تابع لدائرة خدمات دمر الغربية وهي تابعة لمحافظة دمشق.

وإشارة لما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٢٣٢٨ تاريخ ٢٠١٦/٢/٤ تحت عنوان:
(٣٣ ألف خدمة طبية قدمها الحلبوني.. من جديد ضيق المكان وكثرة الكادر من أبرز معوقات العمل).
نفيدكم بما وردنا من رد من مديرية صحة القنيطرة:

إن مركز العيادات التخصصية يتكون من بناءين مساحة الأول ٢٠٠م٢ والثاني ١٤٠ م٢ تتوزع فيهما العيادات إضافة للمخبر، ويتم حالياً ترميم البناء الثاني من منظمة الصحة العالمية بالتنسيق مع وزارة الصحة وسينتهي العمل منه قريباً ما اضطرنا إلى تجميع العيادات في البناء الأول لتقديم الخدمة الطبية للمراجعين وعدم انقطاعها خلال فترة الترميم.

أما بالنسبة لزيادة عدد الكادر فذلك بسبب خروج عدد من المراكز الصحية في دمشق وريفها عن الخدمة وهذه الزيادة موجودة في أغلبية مراكزنا الصحية وسيتم حل هذه المشكلة بعد تأهيل المراكز الموجودة في المناطق التي أصبحت آمنة مع العلم أن الكادر في أغلبيته من الفنيين والإداريين ولا توجد زيادة في عدد الأطباء بل هناك نقص بعدد الأطباء العاملين في العيادات خلال الأشهر الماضية ٩ بسبب السفر و١ بسبب انتهاء الخدمة والتقاعد وأغلبيتهم ممن تم تكليفهم في مشفى أباظة وهناك نقص بعدد العاملين ٣ تمريض و١ فني صيدلي و٢ فني مخبري إضافة إلى عامل من الفئة الخامسة.

رئيس المكتب الصحفي في محافظة القنيطرة
فايز العسود